رؤية علي بن أبي طالب لممارسة السياسة والحكم

حسين محافظة *

ملخص

تقصد الدراسة التعرف إلى رؤية علي بن أبي طالب لممارسة السياسة والحكم. وبينت الدراسة أن علياً قد كون بمعرفته وتجربته في الإسلام رؤية شاملة لممارسة السياسة والحكم، وكان جوهرها يقوم على فكرة تطبيق أحكام القرآن والسنة في الدولة والمجتمع بالاعتماد على اجتهاده الخاص في كل القضايا والمشكلات التي واجهته. ومارس السياسة من هذا المنظور، إلا أنه لم يستطيع أن يوفق بين رؤيته النظرية والواقع، فظهر التردد والارتباك في سياساته، واصطبغت رؤيته بالصبغة المثالية.

مقدمة

حظيت شخصية علي بن أبي طالب باهتمام كبير ومميز من قبل الأمة بكافة فئاتها، وفي جميع العصور، وما تزال كذلك؛ لسببين:- الأول- اتصاله بالرسول ﷺ نسباً وإسلاماً، إضافة لجهاده وفضائله، وصفاته. والثاني- أنه رابع الخلفاء الراشدين الذين نظر لأشخاصهم ولعصرهم على أنه النموذج أو المثال الذي يحتذى في السلوك والحكم.

ومع اتفاق يبلغ حد الإجماع على مكانة علي ودوره في الإسلام، فإن الآراء تباينت واختلفت في فهم حقيقة شخصيته وفكره وممارساته. وعده بعضهم شخصية تاريخية مماثلة لكبار الصحابة، وعده آخرون شخصية تنطوي على مواهب استثنائية(*). ومنهم من رأى فيه إماماً ومصلحاً دينياً أكثر منه حاكماً أو قائداً سياسياً.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم التاريخ إسلامي، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن.

(*) أجمعت كل فرق الشيعة على تميز شخصيات علي وأولاده وأحفاده (الأئمة)، وغالت بعضها فرفعت شخصياتهم فوق مستوى النبوة والبشر، انظر: عمارة، محمد: الإسلام وفلسفة الحكم (المعتزلة وأصول الحكم) "دراسة مقارنة مع فكر الشيعة والخوارج وأهل السنة عن نظرية الإمامة وفلسفة الحكم". المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بغداد، 1984م، ص19، 28، 32، 37-38، 48، 78، 151، 162-182، 206، 235.

وهذه الآراء، على تعدد اتجاهاتها وميولها، أظهرت علياً بصورة متناقضة تراوحت بين المثالية والواقعية، إلا أن حقيقة شخصيته كظاهرة إنسانية ارتبطت بظروف نشأته وتربيته الإسلامية، واتصلت بظروف تكوين الأمة في عصره اجتماعياً وثقافياً، فكانت شخصيته بكل أبعادها محصلة لكل هذه الظروف وانعكاساً لها.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف إلى حقيقة رؤيته لممارسة السياسة والحكم ضمن إطارها التاريخي، وكشف الغامض منها؛ لأهميتها في قضايا إسلامية تاريخية ومعاصرة.

قسم الباحث دراسته قسمين: الأول- تضمن الحديث عن ممارساته السياسية قبل تسلم الخلافة، والثاني- تضمن الحديث عن رؤيته للحكم بعد تسلم الخلافة، وعرضت النتائج في الخاتمة.

تمهيد:

ليس من مهمة الدراسة التعريف بشخصية علي وسيرة حياته، فهو أشهر من أن يعرف، وسيرته مدونة في معظم كتب التراجم والطبقات والسير والتاريخ[1]. إلا أن طبيعة البحث تقتضي الإشارة إلى خلاصة العوامل المؤثرة في تكوين شخصيته ونمط حياته، وذلك على النحو الآتي:

إن انتساب علي لأسرة الرسولﷺ والرعاية والعناية والمكانة التي حظي بها من قبل الرسولﷺ كان لها الدور الأكبر بتكوين حياته وشخصيته، ومنحته الثقة والطموح السياسي. كما أن صفاته الذاتية مثل: الذكاء والفطنة والشجاعة والصبر والتقوى والزهد والتقشف- مكنته من استلهام مبادئ الدين ومثله، ومنحته القدرة على تبوء مراكز قيادية في حروب الدعوة ونشاطاتها، فذاعت شهرته وصار من الصحابة المؤهلين لقيادة الدولة والأمة بعد وفاة الرسولﷺ (ت11هـ/632م)

القسم الأول: ممارسة علي للسياسة قبل تسلم الخلافة

1. موقفه من خلافة أبي بكر (11-13هـ/632-634م):

يظهر من مختلف الروايات في المصادر[2] التي تحدثت عن وفاة الرسولﷺ واجتماع سقيفة بني ساعدة واختيار أبي بكر خليفة للمسلمين أن الصحابة عالجوا مشكلة الخلافة بسرعة وواقعية، واعتمدوا مفاهيم مستمدة من تراثهم القبلي وبعض المبادئ الدينية مثل الشورى، والاختيار الحر المستند للقرابة من الرسولﷺ، والسابقة في الإسلام، والجهاد في سبيله، ومكانة قريش بين القبائل، إضافة للكفاية الشخصية للخليفة[3].

وتشعر الروايات ذاتها أن علياً تفاجأ بما حصل، ورفض مبايعة أبي بكر لاعتقاده الراسخ أن قرابته الشديدة من الرسولﷺ وميزاته الشخصية لا تسمح لأحد بتجاوزه. وأجمع كلٌ من ابن هشام(ت218هـ/833م)، وابن قتيبة(ت276هـ/889م)، والطبري(ت310هـ/922م) على رواية مفادها أن علياً رفض دعوة عمه العباس (ت32هـ/652م) لطلب الحكم من الرسولﷺ قبيل وفاته، ثم رفض دعوته الإسراع إلى تسلم الخلافة لحظة إعلان الوفاة، وقال له: "ومن يطلب هذا الأمر غيرنا؟!"[4]، وهذا يدل على أن علياً لم يتنبه لوجود مرشحين غيره لخلافة الرسولﷺ، ولهذا لم يتحرك مباشرة لطلب الخلافة، بل جاء تحركه متأخراً جداً حيث بايع غالبية المسلمين أبا بكر في السقيفة وخارجها، والدليل ما أشار إليه ابن قتيبه من اعتذار الأنصار لعلي بعدم قدرتهم على التراجع عن بيعتهم التي منحوها أبا بكر[5].

ويظهر من جدال علي أبا بكر وعمر بن الخطاب (ت 23هـ/ 643م) أنه رأى القرابة من الرسولﷺ الشرط الذي حسم قضية الخلافة لصالح المهاجرين دون الأنصار، وبما أنه الأقرب فهو الأولى بالخلافة، وقال: "ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم فأعطوكم المقادة، وسلموا إليكم الإمارة، وأنا احتج عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار. فمن أولى برسول الله حياً وميتاً؟ فأنصفونا.."[6]. كما أشار إلى خلل الشورى التي اعتمدوها، وأنها غير كاملة؛ لعدم حضور كل الناس، وفي مقدمتهم أهل الرسولﷺ. وقال مخاطباً أبا بكر" أفسدت علينا أمورنا، ولم تستشر، ولم ترع لنا حقا.."[7]. وهذا برأيه استبداد لا يصلح أن يكون أساساً سليماً للحكم. وهذه نظرة عميقة ومبكرة لمفهوم الشورى، وتؤشر إلى وعي سياسي.

قدر علي أن قضية الحكم قد انتهت، وأن لا خيار أمامه سوى قبول الأمر الواقع، ورفض رأي كل من دعاه للدخول بصراع من أجل الحكم، وبايع أبا بكر حرصاً منه على مصلحة الإسلام والمسلمين[8]. وهكذا بين علي أحقيته بالخلافة، ووضع معارضته في حدودها الواقعية، وأنها تستند إلى الحوار، دون استعمال العنف.

بعد هذه التطورات فضل علي الصمت وبخاصة بعد وفاة زوجته فاطمة ابنة الرسولﷺ التي تركت وفاتها أثراً عاطفياً كبيراً في نفسه، فانقطع للعبادة وقراءة القرآن[9]. لذلك لم تشر المصادر إلى رأيه بوصية أبي بكر بالخلافة لعمر بن الخطاب[10]، وفسر بعض المؤرخين صمت علي أنه دليل قبوله، تقديراً منه لحساسية أوضاع المسلمين المشغولين بالفتوح خارج شبه الجزيرة العربية[11].

2. دور علي في مجلس شورى عمر بن الخطاب (23هـ/643م):

تجدد نشاط علي في زمن عمر (13-23هـ/634-643م)، وأبدى آراءه بالقضايا العامة لا سيما التي تتطلب آراء فقهية وقضائية دقيقة، مثل: تدوين الديوان (20هـ/640م)، والموقف من الأراضي المفتوحة، وتنظيم العطاء. وتطابقت آراؤه مع آراء عمر ومعظم كبار الصحابة بعدم تقسيم الأراضي، وعدها ملكاً عاماً للأمة، كما كان راضياً عن أسس توزيع العطاء القائمة على المفاضلة[12].

ولما تعرض عمر للاغتيال (23هـ/643م) شكل مجلس الشورى المفوض باختيار أحد أعضائه خليفة، وكان علي واحداً منهم. وقد ضم المجلس خمسة آخرين هم: عبد الرحمن بن عوف (ت 32هـ/652م) وعثمان بن عفان (ت 35هـ/655م) وطلحة بن عبيد الله (ت36هـ/656م) والزبير بن العوام (ت36هـ/656م) وسعد بن أبي وقاص (ت55هـ/674م). وكل هؤلاء من كبار الصحابة من قريش[13].

يلاحظ قبول علي لعضوية المجلس وآلية عمله التي منحت عبد الرحمن بن عوف أفضلية ترجيح الأصوات عند تعادلها. وقدر علي النتيجة مسبقاً أنها ستكون سلبية، وقال لأقربائه بعد حضور الاجتماع الأول للمجلس: "إن أطع فيكم قومكم، لم تؤمروا أبداً" ثم قال لعمه العباس: "عدلت عنا. فقال: وما علمك؟ قال: قَرَنَ بي عثمان. وقال كونوا مع الأكثرية، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن، فسعد لا يخالف ابن عمه عبد الرحمن، وعبد الرحمن صهر عثمان لا يختلفون فيوليها عثمان، فلو كان الآخران معي لم ينفعاني" ونصحه العباس برفض كل ما يطرح عليه باستثناء توليه الخلافة. وتضيف الرواية أن العباس أشار عليه بعدم الدخول في مداولات المجلس، فقال علي:"أكره الخلاف. فقال العباس: إذاً ترى ما تكره"[14]. إن استمرار علي بالمشاركة في مداولات المجلس رغم معرفته النتيجة ومخالفته لرأي عمه تشعر بوجود حالة من التردد في سلوكه السياسي. وربما يعود تردده لشعوره بعدم الرضا عن سير مداولات الشورى وأنها لن لصالحه.

أدار عبد الرحمن المشاورات، ولم يترشح سوى علي وعثمان، وفي اليوم الثالث تلا شرط البيعة على المرشحين وهو: "عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله، وفعل أبي بكر وعمر" فقال علي: "اللهم، لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي" وقبل عثمان الشرط، فبايعه عبد الرحمن، والناس، وبايع علي وهو يقول: "خدعة وأيما خدعة!"[15].

وهكذا خسر علي الخلافة مرة أخرى لتردده ورفضه شرط البيعة كما هو، ولعل مصدر تردده ورفضه نابع من اعتقاده بقصور الشرط عن بلوغ مستوى رؤيته العقيدية للحكم القائمة على

الالتزام بأحكام القرآن والسنة واجتهاده الخاص التي عدها شروطاً لمشروعية الحكم. وكان هذا شرطه على الناس عند تسلمه الخلافة[16]، وعند تجديد بيعته في البصرة[17]، والكوفة[18].

3. موقف علي (35-40هـ/ 655- 660م) من أحداث الفتنة:

عرفت الأحداث التي جرت أواخر فترة عثمان (24-35هـ/644-655م) وما تلاها من أحداث وتطورات باسم "الفتنة والحرب الأهلية"[19]. وبغض النظر عن أسبابها وتفاصيلها، يمكن توصيفها أنها أزمة عميقة ارتبطت أساساً بنظام الدولة وهيكلها السياسي، وهي تعبير عن تحولات كبرى اقتصادية واجتماعية وثقافية مثلت مرحلة انتقالية للدولة والمجتمع في صدر الإسلام[20].

ويشار إلى أن معظم الصحابة انشغلوا بالأحداث التي وقعت، وكان علي الأبرز نشاطاً، وتدخل وسيطاً لحل المشكلة بين عثمان والمحتجين على سياساته الإدارية والمالية[21]. ويبدو أن وساطته عبرت عن قلقه تجاه مستقبل السلطة وسيرها باتجاهات سلبية، واعتقد أن مطالب المحتجين بتغيير الولاة غير الأكفاء بوظائفهم محقة ومشروعة. واستجاب عثمان لوساطة علي، إلا أن تدخل حاشية الأخير أفشلها وأغضب علياً، فوقف على الحياد حتى قتل عثمان (35هـ/655م)[22].

إن وساطة علي عرضته للاتهام بالتآمر على حياة عثمان طمعاً بالسلطة، وعرضت بيعته وخلافته للتشوش والإرباك. ولعل خلفية وساطته نبعت من رؤيته للعلاقة بين السلطة والمعارضة القائلة إن من حق الناس الاعتراض على الحاكم الضعيف، أو غير القادر على إدارة الدولة، لكن دون الخروج عليه واستعمال القوة. والدليل وصفه مقتل عثمان بهذه العبارة: "لم يقتل ظالماً، ولم يكن مظلوماً"[23].

القسم الثاني: خلافة علي وموقفه من المعارضة

1. البيعة ومعارضة كبار الصحابة:

أدى مقتل عثمان إلى فراغ سياسي حيث زاد التوتر والاضطراب، وانتشرت الفوضى في المدينة، ورفض كبار الصحابة وخاصة طلحة والزبير وعلي تولي الخلافة[24]، وبعد الإلحاح والتهديد الذي مارسه زعماء الاحتجاج تطوع علي لتحمل المسؤولية إدراكاً منه لخطورة الأوضاع، ولأن السكوت على الواقع قد يكون أزمة مدمرة للدين ووحدة الأمة، وانطوت أقواله على تخوف وقلق عميق تجاه مستقبل الإسلام والمسلمين[25].

حرص علي أن تكون بيعته مستوفيه لشروط شرعيتها باعتماد الشورى والبيعة كأساس لها بغض النظر عن أسلوبها[26]. وبعد مبايعة معظم كبار الصحابة ومعظم الناس في المدينة قال: "أيها الناس، بايعتموني على ما بويع عليه من كان قبلي، إنما الخيار قبل أن تقع البيعة، فإذا وقعت فلا خيار، إنما على الإمام الاستقامة، وعلى الرعية التسليم"[27].

من النص يظهر أن علياً عدَّ الشورى والبيعة شرطين لشرعية خلافته، وأن الحق فيهما يشمل من حضرها وقت إعلانها، وأن البيعة عقد واتفاق نهائي بين الحاكم والمحكوم لا يجوز التراجع عنه، إلا إذا انحرف الحاكم عن العدالة في الحكم. ولعل هذا يؤكد صحة ما أشرنا إليه من عدم رضا علي عن اتجاه تطور الحكم في عهد عثمان.

وأظهرت أقوال علي اللاحقة رؤية متماسكة لمفهوم الحكم. وقال لمن دعاه لإعادة الأمر شورى: "لم تكن بيعتكم إياي فلتة(دون تفكير وتدبر)، وليس أمري وأمركم واحداً. إنما أريدكم لله، وأنتم تريدونني لأنفسكم" وأضاف "ولعمري لئن كانت الإمامة لا تنعقد حتى تحضرها عامة الناس ما إلى ذلك سبيل، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها، ثم ليس للشاهد أن يرجع، ولا للغائب أن يختار"[28].

يظهر من النص أن علياً رأى بالخلافة وسيلة لغاية دينية، وأن سياسته ستكون خاضعة لها، وليس لاعتبارات دنيوية أو مصلحية سواء أكانت فردية أو فئوية، وهذا هو جوهر التناقض بين رؤيته النظرية للحكم من جهة، وبين ممارسته للسياسة من جهة أخرى.

استهل علي عهده بقرارات سريعة وحاسمة أقال فيها كل ولاة العهد السابق في الولايات الرئيسة (الكوفة، والبصرة، والفسطاط، والشام)، ورفض نصيحة كل من أشار بالتريث أو إظهار المرونة معهم خوفاً من نفوذهم وإثارتهم المشكلات ضده، وقال: "والله لا أدهن في ديني، ولا أعطي الدني من أمري"[29]. وفي رواية أخرى قال: "والله لو كان ساعة من نهار، لاجتهدت فيها رأيي، ولا وليت هؤلاء، ولا مثلهم يولى" ورفض التهاون مع أي شخص سواء أكان من كبار الصحابة أم من غيرهم، وقال: "لو كنت مستعملاً أحداً لضره ونفعه، لاستعلمت معاوية على الشام"[30].

وهذا يدل على أن علياً امتلك رغبة جامحة بالتغيير الشامل لأسلوب إدارة الحكم وليس الإصلاح، وأنه أراد تطبيق رؤيته دفعة واحدة لسببين مترابطين: الأول-أنه رأى من حقه كخليفة شرعي ممارسة صلاحياته كاملة، والثاني -اعتقاده الراسخ أن الولاة السابقين هم المسؤولون عن أحداث الفتنة وانحراف الحكم، أي أنهم يشكلون خطراً على الدولة ويفسدون المجتمع.

أثارت قرارات علي حفيظة معظم المحيطين به، وتعرض لنقد شديد من قبل مستشاره عبد الله بن عباس (ت 68هـ/ 687م) الذي قال له: "أنت رجل شجاع لست بأرب بالحرب، أما سمعت رسول الله يقول: الحرب خدعة، قال: بلى..." ثم صمت، وطلب إليه الالتزام بطاعته[31].

يمكن القول إن علياً الذي يعرف قاعدة العمل السياسي، وهي قاعدة نبوية ويعرفها كل ذي سياسة ورياسة -على حد تعبير المسعودي (ت 346هـ/957م)[32]- لا يستطيع العمل بموجبها، لأنه رأى فيها قاعدة للتدبير العسكري، لا السياسي[33]، ومن هنا نظر للسياسة نظرة سلبية، وعدّها خداعاً وتضليلاً، وقال لمن طالبه بالعمل بموجباتها: "أتأمران أن أطلب النصر بالجور؟!"[34]. وهذه الرؤيا أسهمت بدفع الآخرين لمعارضته، وطبعت حكمه بالطابع الأخلاقي أو المثالي.

تشكلت المعارضة الأولى من كبار الصحابة طلحة والزبير وعائشة (ت57هـ/ 676م) زوجة الرسول ﷺ، إضافة إلى الولاة السابقين، والأسرة الأموية، وفي مقدمتها معاوية بن أبي سفيان (40-60هـ/660- 679م) والي الشام، وانقسم الناس في الأمصار بين مؤيد ومعارض[35].

وهذه البداية الصعبة لخلافة علي أربكته، ووقف ينتظر عدة أشهر عما ستسفر عنه مواقف الآخرين، وفي المقابل تجمع معظم المعارضين في مكة وقرروا مواجهة علي، والذهاب إلى البصرة، وحشد قواتها لتحقيق شعارهم بالإصلاح، وملاحقة قتلة عثمان وإعادة الأمر شورى[36]، وبغض النظر عن المبررات التي اتخذوها شعاراً لمعارضتهم، فإن ما يهمنا هو موقف علي منهم، الذي قال عندما أبلغ بتجمعهم: "أكف إن كفوا، واقتصر على ما بلغني" وأضاف "سأصبر ما لم تمس الجماعة"[37] وهذه الأقوال تؤكد قبول علي لفكرة الحق بالمعارضة السلمية التي لا تهدد وحدة المجتمع والدولة، وعندما خرجوا (ثاروا) واستعملوا القوة للسيطرة على البصرة عدّ خروجهم "إثماً وعدواناً"، ولاحقهم وقاتلهم وانتصر عليهم في معركة الجمل (36هـ/ 656م) [38].

كشفت المعركة جزءاً هاماً من نظرته للمعارضة ومستوى العقوبة الواجبة بحق المعارضين، فقد منع جيشه من أسر المنهزمين وسبيهم ونهب أموالهم[39]. وهذا الأسلوب انطوى على جزئيات ذات أبعاد خطيرة على مستقبل الصراع اللاحق مع معارضيه (معاوية والخوارج) مثل: عدم وضوح مفهوم الشهادة الذي أربك أتباعه، وكشف التباين بين منطلقاته الإسلامية ونظرتهم القبلية[40]، فقد صلى على القتلى من الطرفين[41]. وفي إجابته عن سؤال حول مصيرهم يوم القيامة قال: "ادعو الله أن يدخل الجنة كل من نقى قلبه لله"[42] فأثارت أقواله وممارساته تساؤلاً محيراً حول أهداف القتال وغايته الحقيقية[43].

2. الصراع مع معاوية:

اتخذ علي الكوفة مركزاً جديداً لإدارة الدولة بتأييد غالبية أهلها له، وعندما وصلها (36هـ/656م) ألقى خطبة قصيرة أشاد في مقدمتها بدور الكوفة في تاريخ الإسلام، وبدور أهلها بانتصار معركة الجمل الذي عدّه انتصارا للحق على الباطل، وقال: "دعوتكم إلى الحق فأجبتم، وبدأتم بالمنكر فغيرتم" ثم أشار إلى منهجه بالحكم القائم على تطبيق أحكام الشرع لتحقيق العدل والمساواة، وختمها بتأنيب من تردد في مساعدته، وطلب إلى الناس مقاطعتهم[44].

واللافت في خطبته أمران: الأول- إظهار حكمه أنه يمثل الحق وأن معارضيه يمثلون الباطل، وهذا يشعر أنه طبق بحق معارضيه حكماً دينياً يقوم على ممارسة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والثاني- أسلوب المقاطعة الذي طرحه لإدارة أزمة العلاقة مع الذين ترددوا في نصرته، وهذا يشعر بتقمصه لشخص الرسول ﷺ في تعامله مع المتخاذلين والمنافقين[45].

وفي مجال الإدارة استعمل علي أسلوبه السابق بإقالة ولاة عثمان في المناطق الواقعة شرقي العراق[46]، ولم يلتفت لتبعات القرار وتأثيراته في الولاة المقالين باعتبارهم زعماء قبائل كبرى، ولهم نفوذ واسع في المناطق التي يحكمها، كما لم يراعِ مقدار التوافق بين هدفه في إعادة بناء الدولة من جهة، وبين هدفه في مواجهة معاوية من جهة أخرى، وكل ذلك وضعه في مواجهة القبائل ونظرتها التي لم ترق بعد إلى مستوى رؤيته الإسلامية للحكم والدولة[47]، وللتدليل على هذا الاستنتاج نشير إلى مواقف اثنين من كبار الولاة المقالين، وهما الأشعث بن قيس الكندي (ت40هـ/660م) والي أذربيجان وزعيم قبيلة كندة إحدى كبريات قبائل الكوفة، الذي فكر بالهرب إلى معاوية بالشام وأخذ الأموال التي بحوزته، إلا أنه رضخ للواقع انطلاقاً من نظرته القبلية وولائه للمصر (الإقليم)[48].

وأما الثاني فجرير بن عبد الله الجبلي (ت51هـ/671م) والي همذان زعيم قبيلة بجيلة إحدى أشهر القبائل في العراق التي حسمت مشاركتها في معركة القادسية (15هـ/636م) الحرب مع الفرس[49]، وكان من الصحابة السابقين في الإسلام[50]، ولهذا عامله علي بكثير من التقدير، لكنه أقاله من موقعه، ثم قبل تطوعه للوساطة مع معاوية وذهب إلى دمشق، وعاد بصورة سلبية عن موقف معاوية وأهل الشام واستعدادهم للحرب، فتعرض للشتم من قبل الأشتر (مالك بن الحارث النخعي ت37هـ/ 657م) أحد أشهر مساعدي علي الذي اقترح سجن جرير، إلا أن الأخير هرب سراً مع بعض زعماء قبيلته ولجأوا إلى منطقة "قرقيسيا" قرب الرقة التابعة لمعاوية[51].

يلاحظ أن علياً تعامل مع الآخرين انطلاقا من نظرته المستمدة من الماضي، وليس من الحاضر، في تحليل مواقف الآخرين، وكان يرى سلوكهم من وحي تفكيره المجرد من النزعات الذاتية مفترضاً بالآخرين التجرد مثله، أي أنه أراد إخراج المحيطين به من دائرة مصالحهم الشخصية، وإلا كيف له أن يقيلهم من مناصبهم ثم يعتمد عليهم بالوساطة مع خصمه أو مقاتلته؟

كما أن تدخل مستشاره الأشتر الذي حول جريراً إلى حليف مضطر لمعاوية لا يثير التساؤل حول صحة وسلامة توقيت القرار عند علي وحسب، بل يطرح تساؤلاً أعمق حول مدى علاقته بأهل الكوفة وانسجام رؤيته الإسلامية للحكم والصراع مع نظرتهم القبلية، إن الإجابة الأولية عن هذه التساؤلات وغيرها يمكن اختصارها بالقول إن ظروف الصراع وضعت علياً في حيز جغرافي وبشري مختلف عن الحيز الذي تشكلت فيه شخصيته ومفاهيمه؛ لذلك اصطدم معهم في كل خطوة أو أزمة[52].

معركة صفين وظهور الخوارج:

حاول علي حل الخلاف مع معاوية بالوسائل السلمية، وتبادل معه الرسائل وكشفت مضامينها التباين بالرؤى والأهداف بينهما، فقد أكد علي أنه خليفة شرعي ويمثل الحق والعدل، لأنه الأسبق في الإسلام، والأكثر معرفة بالقرآن، والأقرب نسباً إلى الرسول ﷺ، وبالتالي الأكثر حرصاً على مصلحة الإسلام والمسلمين. وأما شروط بيعته، فهي كاملة، والشورى من حق الصحابة ممن حضر معركة بدر (2هـ/ 623م)، ولا يحق لمعاوية الحديث فيها ولا بشرعيتها؛ لأنه من غير أهلها، وما عليه سوى الطاعة والعودة لدائرة الحكم الشرعي[53].

اتخذ علي قرار الحرب ضد معاوية بعد مشاورات عميقة وواسعة مع زعماء الكوفة، واعترض عدد كبير منهم، إلا أن علياً عالج أزمة اعتراضهم بقبول مبرراتهم، وترك لهم حرية الخيار بالمشاركة أو الوقوف على الحياد، وألقى خطبة دعا فيها للجهاد، وبين أن الحرب تستند لقاعدة دينية مستمدة من الآية: "وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" (الحجرات: 9) [54].

وأراد علي ضبط الحرب بالمفاهيم الإسلامية فأوصى قادته بألا يقاتلوا قبل تقديم الحجة والعذر[55]، وعندما مُنع جيشه من الحصول على الماء لسيطرة جيش معاوية على القناة المتفرعة من نهر الفرات في منطقة صفين قرب الرقة، أبقى جيشه ينتظر يوماً وليلة حتى احتج قادته وطالبوه بالسماح لهم بالقتال "ليكون الغالب هو الشارب"، وقاتلوا بشدة وسيطروا على الماء، إلا أن علياً أمرهم بالتراجع والسماح للطرف الآخر بالتزود بها كونها حاجة إنسانية لا يجوز

استخدامها وسيلة للضغط على الخصم لا سيما أنه طرف مسلم، أو كما قال: "ليظهر ظلمهم وبغيهم" أي انحرافهم عن الدين"[56].

حاول علي حل المشكلة مع معاوية سلمياً وتبادل معه المبعوثين والوسطاء، لكنه لم يقدم تنازلات لصالح معاوية مثل تثبيته على ولاية الشام التي طرحها بعض أنصاره عند توليه الخلافة وأثناء وجوده في صفين، على عكس ما أبداه من استعداد للتنازل لمعارضيه قبيل معركة الجمل[57]؛ والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف نظرته للطرفين، فالأوائل كانوا من كبار الصحابة، وهم محل تقديره رغم معارضتهم، أما معاوية فلم يكن من هذه الفئة، ونظر له نظرة سلبية.

وهكذا دخل الطرفان في الحرب طوال شهر ذي الحجة (36هـ/ 656م)، ثم توقف القتال مع بداية شهر محرم، وتبادل الطرفان الوفود لإظهار الرغبة بالصلح وتأكيد صحة منطلقاتهم وشعاراتهم[58]، واللافت بسلوك علي عدم اكتراثه بمحاوريه، وأحياناً كان يعاملهم بقسوة؛ لأنه رأى بمطالبهم بتسليم قتلة عثمان والتنازل عن الخلافة استفزازاً وعدم جدية في حل المشكلة. وفي المقابل كان معاوية يحاول التأثير في قادة علي بأسلوب الترغيب والترهيب القائم على تخويفهم من نتائج استمرار القتال، ووعدهم بالمناصب الوظيفية والهبات المالية[59].

ويبدو أن أساليب معاوية تركت أثراً مستتراً في نفوس بعض قادة جيش علي، وظهرت هذه الآثار بعد الصدمة العنيفة للمعارك التي وقعت في بداية شهر صفر (37هـ/657م)، واستمرت مدة ثلاثة أيام، وكادت تلحق الهزيمة بجيش علي، وفضلوا وقف القتال لخشيتهم من أن يتحول إلى حرب إبادة للطرفين[60].

أدرك معاوية أن الحرب لن تحسم الأمر، فأخذ زمام المبادرة وطرح خطة رفع المصاحف على الرماح، ودعا إلى وقف القتال والاحتكام إلى القرآن حرصاً على مصلحة الطرفين ومستقبل الأمة من الاندثار والضياع. وأحدثت الخطة ذهولاً وارتباكاً في جيش علي، وتحولت إلى صدمة عميقة، لكن علياً لم يكترث بالأمر ابتداءً، وعد الخطة مكيدة حرب وخدعة، ودعا جيشه لمواصلة القتال، إلا أن معظم قادته رفضوا أوامره وضغطوا عليه لوقف القتال، فاضطر للموافقة على مضض، والنزول عند رغبتهم، وحملهم مسؤولية النتائج المستقبلية التي ستكون مدمرة لهم سياسياً وعسكرياً[61].

يلاحظ عدم إقدام علي على زج نفسه وبعض فرقه المؤيدة لاستمرار القتال في معركة غير متكافئة مع جيش معاوية؛ ولعل السبب في ذلك لا يكمن بحرصه على نفسه أو أولاده الذين يحملون نسل النبوة -كما تذكر بعض الروايات-[62]، إنما لحرصه على عدم تعريض جيشه

للتهلكة، أو الدخول في معركة "انتحارية" وهذه نظرة عميقة تعبر عن رؤية فقهية مميزة لمفهوم الشهادة والاستشهاد في الإسلام.

ترك علي لقادة جيشه المتحمسين لوقف القتال إدارة المفاوضات مع معاوية، وقدموا تنازلات خطيرة مثل فرض أبي موسى الأشعري (ت 44هـ/664م) ممثلاً قهرياً لعلي وأهل العراق في لجنة التحكيم، كما جردوه من لقبه أمير المؤمنين عند كتابة اسمه بوثيقة التحكيم[63].

يمكن القول أن خطة رفع المصاحف والتحكيم انطوت على خطورة وبراعة استثنائية في إدارة الأزمات. ودار محورها البارع حول معرفة معاوية الدقيقة بعدم قدرة الطرف الآخر على رفضها، كما أن التنازلات التي قدمها قادة جيش علي تشير إلى ضعف ولائهم وقوة نزعتهم القبلية[*].

وهذا التطور المفاجئ في سير المعركة أحدث انقساماً حاداً في جيش علي[64]. كما أحدث تحولاً نوعياً في تفكير علي ورؤيته لممارسة السياسة، وصار يمارسها وفق شروطها الواقعية. وفي المقابل صار عدد كبير من جيشه يراها من منظور ديني. والدليل على هذا الاستنتاج استيعاب علي السريع للصدمة ومحاولته تحويلها إلى صدمة إيجابية من خلال التصور الفكري الواقعي لما حدث، وقد لخصه بقوله هو "عجز عن الفعل وضعف في الرأي"[65]، وبالتالي لا يجوز تحميل الأمور أكثر مما تحتمل، ولا مجال لإدخالها قسراً في مجال العقيدة (إيمان وكفر)، إضافة إلى أنها لا تشكل تهديداً لمصلحة جيشه ومستقبله [66].

كما رأى بالتحكيم* مجرد قراءة للقرآن، وأن حكمه إذا ما التزم المحكمان سيكون لصالحه، لأنه الأعرف بالقرآن، ويمارس حكمه انطلاقاً من مبادئه وأحكامه وعد الهدنة -المدة الفاصلة بين وقف القتال واجتماع الحكمين- فرصة لعودة الوعي بصحة آرائه ومواقفه، وكشف زيف ادعاءات خصمه، وما على الجيش إلا الاستعداد لاحتمال دخول الحرب من جديد[67].

بهذا التصور تمكن علي من إقناع المجموعة التي انفصلت عن جيشه، ولجأت إلى منطقة "حروراء"، وأعادها إلى الكوفة[68]، لكن التطورات التالية جاءت على غير ما كان يتصوره علي، وتصاعدت الأزمة النفسية والعاطفية لعدد كبير من جيشه الذين عُرفوا بالخوارج، واتهموه بقلة

(*) انظر: خريسات: العصبية، ص337، 341 وما بعدها.

* انعقد اجتماع الحكمين بعد 8 أشهر في أذرح (قرية في جنوب الأردن الحالي قرب مدينة معان) دون الاتفاق على شيء. انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص302، الطبري، تاريخ، ج5، ص57، ياقوت،معجم، ج1، ص129، الرواضية، المهدي عيد: مدونة النصوص الجغرافية لمدن الأردن وقراه، عمان 2007م، ج1، ص72.

الحزم، ثم شككوا بإيمانه وإيمان المؤيدين له، واعتقدوا أن الفشل بالحرب واللجوء إلى التحكيم يعد مساساً بشرفهم العسكري والاجتماعي، وبالتالي مساساً بعقيدتهم الدينية، وأخذوا يفرون من الكوفة والبصرة إلى منطقة "النهروان" [69].

واللافت بسلوك علي تجاههم مقدار المرونة السياسية التي أظهرها، حيث منحهم حرية التعبير عن آرائهم، والحق بالعطاء، وممارسة العبادة، والعيش مع الجماعة[70]. وهذه نظرة غير مسبوقة في فقه الاختلاف والمعارضة السياسية في الإسلام.

بقي علي ملتزماً بموقفه تجاه الخوارج حرصاً منه على وحدة أتباعه، لكن اعتداءهم على الناس وأموالهم في المنطقة التي لجأوا إليها اضطره لملاحقتهم لردعهم عن جرائمهم، وانتصر عليهم في معركة النهروان (38هـ/658م)[71].

حاول علي استثمار النصر الذي تحقق في المعركة فأمر جيشه بالتوجه إلى الشام لمقاتلة معاوية، إلا أن معظم قادته وأفراده أصيبوا بأزمة نفسية وعاطفية لقتلهم إخوانهم وأبناءهم، وعادوا إلى الكوفة، فاضطر إلى اللحاق بهم، وحاول بأشهر طويلة استنهاض هممهم للجهاد والدفاع عن المناطق التابعة له التي تعرضت لغارات جيوش معاوية، إلا أن حالة اليأس والإحباط هيمنت عليهم ولم تجدِ محاولته لمعالجة أزمتهم، وظل يردد دعوته للجهاد والاستشهاد في سبيل الله والدولة التي حلم بها حتى لحظة اغتياله (40هـ/ 660م)[72].

خاتمة:

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها:

أولاً: إن رؤية علي وممارساته السياسية كانت نتاج حياة فكرية وعملية منسجمة مع نمط تربيته وثقافته الإسلامية التي كونت لديه منظومة معرفية وسلوكية أهلته لممارسة السياسة وقيادة الدولة والمجتمع.

ثانياً: آمن علي بفكرة الحق بالتغيير والمعارضة السلمية الهادفة إلى تعزيز بناء الدولة وتصويب مسار الحكم. واعتقد أن طاعة الحاكم مشروطة بطاعته لأحكام الدين وإقامة مبادئ العدل والمساواة، وإذا انحرف أو فقد القدرة على القيام بواجباته، فقد حقه بالحكم.

ثالثا: مارس علي السياسة من منظور ديني وتمثلت عنده بتطبيق مبادئ الدين وقيمه، واعتقد أن السياسة خارج هذا المعيار خداع وتضليل، أو مهادنة تؤدي بصاحبها إلى الانحراف والوقوع بالظلم.

رابعاً: بالغ علي بالتمسك برؤيته النظرية على حساب متطلبات الواقع السياسي ومقتضياته، فظهر التردد والارتباك في ممارساته السياسية، ولم يتمكن من التوفيق بين هدفه في إعادة بناء الدولة من جهة، وتحقيق وحدتها السياسية من جهة أخرى.

خامساً: قدم علي آراء فقهية سياسية مميزة في كثير من القضايا والمشكلات التي استجدت في زمنه لا سيما قضايا الاختلاف السياسي والقتال بين طرفين مسلمين. وأبانت آراؤه عن نظرة عميقة حول شروط أهلية الحاكم وواجباته ووظائف الدولة وحقوق المعارضة.

سادساً: أظهر علي في أواخر عهده استعداداً كبيراً للتكيف مع الواقع وقابلية التغير السياسي بعد تغير الأحداث وتطورها، إلا أن الزمن لم يتح له المجال الكافي للتعبير عن هذه القابليات.

وأخيراً: إن دراسة وتقويم نموذج رؤية علي لممارسة السياسة والحكم لفهم سلوكه كقائد سياسي يبقى محكوماً بمحددات تاريخية اجتماعية وثقافية في عصره.

والله تعالى من وراء القصد

The Vision of Ali Bin Abi Talib in Practicing Governmental Rule and Policy

Hussain Mahafza, *Department of Islamic History, Al Balqa Applied University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aimed at investigating the vision of Ali Bin Abi Talib in Practicing Governmental Rule and Policy. The study revealed that Ali- Bin Abi Talib, through his knowledge and experience in Islam, came up with a comprehensive vision in practicing governmental rule and policy. The substance of this vision was based upon the idea of applying the rules of the Holy Quran and Sunna in both the nation and society, depending on his own scholarly interpretation in all the matters that he faced. He practiced policy from this perspective, but he couldn't make a balance between his theoretical vision and reality which resulted in reluctance and confusion in his policies that gave his vision the quality of idealism.

قدم البحث للنشر في 2009/6/28 وقبل في 2009/12/24

الهوامش

(1) انظر- علي سبيل المثال ابن سعد، محمد بن سعد، (ت320هـ/932م)، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر (ب ت)، ج3، ص19، وسيشار إليه: ابن سعد، الطبقات. الزبيري، المصعب بن عبد الله (ت236هـ/850م)، نسب قريش، نشر وتصحيح: أ. ليفي بروفنسال، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1951، ص15، 39، وسيشار إليه، الزبيري، نسب. البلاذري، أحمد بن يحيى (ت279هـ/892م)، أنساب الأشراف، تحقيق: فيلفرد ماديلونغ، بيروت، مؤسسة البيان، ط1، 2003م، ق2، ص101، وسيشار إليه: البلاذري، أنساب، المسعودي، علي بن الحسين، (ت346هـ/957م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ط5، 1973م، ج2، ص431، وسيشار إليه: المسعودي، ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد (ت456هـ/ 1063م) جمهرة أنساب العرب، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م، ص14، 37، وسيشار إليه: ابن حزم، جمهرة، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت463هـ/1070م)، تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م، ج1، ص143، وسيشار إليه: الخطيب، تاريخ. ابن الأثير، علي بن محمد، (ت630هـ/1232م)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، ج4، ص87، وسيشار إليه: ابن الأثير، أسد. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت852هـ/1448م)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار النهضة، (ب ت)، ق4، ص564، وسيشار إليه: ابن حجر، الإصابة، السيوطي، عبد الرحمن بن كمال الدين، (ت911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط4، 1969م، ص166، وسيشار إليه: السيوطي، تاريخ.

(2) ابن هشام، عبد الملك بن هشام، (ت 218هـ/833م)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، القاهرة، الكتب العلمية، (ب ت)، ق2، ص654، وسيشار إليه: ابن هشام، السيرة، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت276هـ/889م)، الإمامة والسياسة، تحقيق: طه محمد الزيني، بيروت، دار المعرفة، (ب ت)،ج1، ص12، وسيشار إليه: ابن قتيبة، الإمامة، اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، (ت292هـ/904م)، تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، (ب ت)، ج2، ص127، وسيشار إليه: اليعقوبي، تاريخ. الطبري، محمد بن جرير، (ت310هـ/922م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1977، ج3، ص200، وسيشار إليه: الطبري، تاريخ.

(3) انظر: الجاحظ، عمرو بن بحر، (ت255هـ/868م)، البيان والتبيين، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت، دار صعب، 1968م ص527، وسيشار إليه: الجاحظ، البيان. الدوري، عبد العزيز، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، بيروت، دار المشرق، ط3، 1984م، ص47-48، وسيشار إليه: الدوري، مقدمة.

(4) انظر: ابن هشام، السيرة، ق2، ص654، ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص12، الطبري، تاريخ، ج3، ص194.

(5) الإمامة، ج1، ص12.

(6) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص18-19، كذلك انظر: الطبري، تاريخ، ج3، ص208، ابن أبي الحديد، عز الدين بن هبة الله، (ت656هـ/1258م)، نهج البلاغة، شرحه وضبط نصوصه: الإمام محمد عبده، بيروت، مؤسسة المعارف، (ب ت)، ص568، وسيشار إليه: ابن أبي الحديد، نهج.

(7) المسعودي، مروج، ج2، ص307.

(8) الطبري، تاريخ، ج3، ص209.

(9) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص170، المسعودي، مروج، ج2، ص297.

(10) انظر: الطبري، تاريخ، ج3، ص228.

(11) انظر: الدوري، مقدمة، ص48، جعيط، هشام، الفتنة، تحقيق: خليل أحمد خليل، بيروت، دار الطليعة، ط4، 2000م، ص38، وسيشار إليه، جعيط، الفتنة.

(12) حول إنشاء الديوان وتوزيع العطاء والموقف من الأراضي المفتوحة، انظر: أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، (ت182هـ/798م)، الخراج، بيروت، دار المعرفة (ب ت)، ص24-25.البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م، ص436، 449، وسيشار إليه: البلاذري، فتوح.

(13) انظر: ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص30-31، الطبري، تاريخ، ج4، ص238-239.

(14) الطبري، تاريخ، ج4، ص227-228.

(15) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص30-31، الطبري، تاريخ، ج4، ص238.

(16) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص162.

(17) انظر ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص72، الطبري، تاريخ، ج4،ص 543.

(18) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص125، الطبري، تاريخ، ج5، ص 76.

(19) انظر: سيف بن عمر (ت180هـ/796م)، الفتنة ووقعة الجمل، بيروت، دار النفائس، ط4، 1982م، ص42، وما بعدها، وسيشار إليه: سيف، الفتنة.

(20) الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، ط5، 1987م، ص17-18، وسيشار إليه: الدوري، مقدمة اقتصادية.

(21) حول مآخذ المحتجين على سياسات عثمان، انظر: سيف، الفتنة، ص55، خليفة بن خياط، (ت240هـ/854م)، تاريخه، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار القلم، دمشق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1977م، ص168-169، وسيشار إليه: خليفه، تاريخ، الطبري، تاريخ، ج5، ص358-359.

(22) حول وساطة علي وموقف عثمان وبعض أفراد الأسرة الأموية منها، انظر: ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص40، الطبري، تاريخ، ج4، ص358 وما بعدها.

(23) المنقري، نصر بن مزاحم، (ت212هـ/827م)، صفين، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة، ط2، 1382هـ/1962م، ص202، وسيشار إليه: المنقري، صفين، ابن أبي الحديد، نهج، ص148.

(24) انظر: سيف، الفتنة، ص85، البلاذري، أنساب، ق2، ص188، الطبري، تاريخ، ج4، 427 وما بعدها.

(25) انظر: سيف، الفتنة، ص93، البلاذري، أنساب، ق2، ص189، 192، الطبري، تاريخ، ج4، 434، الدوري، مقدمة، ص58..

(26) جعيط، الفتنة، ص142، خريسات، محمد عبد القادر، العصبية القبلية في صدر الإسلام، عمان، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، 2005م، ص305، وسيشار إليه: خريسات، العصبية.

(27) الدينوري، أحمد بن داؤد، (ت282هـ/895م) الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر وجمال الشيال، بغداد، مكتبة المثنى، 1959م، ص140، وسيشار إليه: الدينوري، الأخبار.

(28) الدينوري، الأخبار، ص140، ابن أبي الحديد، نهج، ص339.

(29) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص48، الطبري، تاريخ، ج4، ص440.

(30) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، من51، الطبري، تاريخ، ج4، ص441، المسعودي، مروج، ج2، ص365.

(31) الطبري، تاريخ، ج4، ص441.

(32) مروج، ج2، ص365.

(33) ابن أبي الحديد، نهج، ص 29، 1965، 323، 617.

(34) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، من 132، ابن أبي الحديد، نهج، 323.

(35) انظر: سيف، الفتنة، ص98، الطبري، تاريخ، ج4، ص442، 448-449.

(36) انظر: سيف، الفتنة، ص113، ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص54، 61، البلاذري، أنساب، ق2، ص201، الطبري، تاريخ، ج4، ص448 وما بعدها.

(37) سيف، الفتنة، ص108، الطبري، تاريخ، ج4، ص446.

(38) الطبري، تاريخ، ج4، ص500، ابن أبي الحديد، نهج، ص114-115.

(39) الدينوري، الأخبار، ص151، البلاذري، أنساب، ق2، ص239، الطبري، تاريخ، ج4، ص492.

(40) خريسات، العصبية، ص320.

(41) الطبري، تاريخ، ج4، ص538.

(42) المصدر نفسه، ج4، ص 496، 537.

(43) انظر: ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص72، البلاذري، أنساب، ق2، ص270، الطبري، تاريخ، ج4، ص496، 510، 541.

(44) انظر: المنقري، صفين، ص3-4.

(45) حول أسلوب تعامل الرسول (ص) مع المنافقين والمتخاذلين، انظر: ابن هشام، السيرة، ق2، ص216، 236، 519، وعن تقمص علي لشخصية الرسول (ص)، انظر: الشيبي، كامل مصطفى، الصلة بين التصوف والتشيع، بيروت، دار الأندلس، 1982م، ج1، ص70، وسيشار إليه: الشيبي، الصلة.

(46) انظر: المنقري، صفين، ص108، الدينوري، الأخبار، ص153، البلاذري، أنساب، ق2، ص147، المسعودي، مروج، ج2، ص381.

(47) انظر: الدوري، مقدمة، ص59.

(48) انظر: ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص83، المنقري، صفين، ص137، البلاذري، أنساب، ق2، ص264-465 وعن ترجمة الأشعث، أنظر: الذهبي، محمد بن أحمد، (ت748هـ/1347م) سير أعلام النبلاء، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، 1986م، ج2، ص37-43، وسيشار إليه: الذهبي، سير.

(49) انظر: البلاذري، فتوح، ص354.

(50) انظر: الذهبي، سير، ج2، ص530.

(51) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص82، الدينوري، الأخبار، ص155، البلاذري، أنساب، ق2، ص255، الطبري، تاريخ، ج4، ص562، ياقوت الحموي (ت626هـ/1228م) معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1984م، ج4، ص 328.

(52) انظر: الدوري، مقدمة، ص59، جعيط، الفتنة، ص159.

(53) عن الرسائل التي تبادلها الطرفان، أنظر: المنقري، صفين، ص52، 58، 84، 85، 90، 109، الجاحظ، الرسائل السياسية، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1987م، ص362، وسيشار إليه: الجاحظ، رسائل.

(54) انظر: المنقري، صفين، ص80، 94، 96،94، 97- 99، 107، 112-113، 115، الدينوري، الأخبار، ص164، البلاذري، أنساب، ق2، ص261.

(55) المنقري، صفين، ص123-125، الطبري، تاريخ، ج4، ص567.

(56) المنقري، صفين، ص163-164، الدينوري، الأخبار، ص168، البلاذري، أنساب، ق2، ص267، الطبري، تاريخ، ج4، ص572.

(57) الطبري، تاريخ، ج4، ص440، 468، المنقري: صفين، ص187.

(58) انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص269، الطبري، تاريخ، ج4، ص574-575.

(59) انظر: المنقري، صفين، ص186، الطبري، تاريخ، ج5، ص8.

(60) انظر: المنقري، صفين، ص214، وما بعدها، البلاذري، أنساب، ق2، ص270-271، الطبري، تاريخ، ج5، ص21-32.

(61) انظر: المنقري، صفين، ص489-490، ابن قتيبة، الإمامة، ج2، ص104، الطبري، تاريخ، ج5، ص56.

(62) انظر: المنقري، صفين، ص530، ابن أبي الحديد، نهج، ص139.

(63) انظر: المنقري، صفين، ص499-500، البلاذري، أنساب، ق2، 292، الطبري، تاريخ، ج5، ص51-52.

(64) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص190، المنقري، صفين، ص478، البلاذري، أنساب، ق2، ص265.

(65) انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص321، الطبري، تاريخ، ج5، ص72.

(66) أنظر: ابن أبي الحديد، نهج، ص324-325.

(67) انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص301.

(68) انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص307-308.

(69) انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص311، 314، 316، 336، الطبري، تاريخ، ج5، ص88-89، الجاحظ، رسائل، ص364، ياقوت، معجم، ج5، ص324.

(70) الطبري، تاريخ، ج5، ص73.

(71) انظر: ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص 126-128، البلاذري، أنساب، ق2، ص313، 319، 320، 326، الطبري، تاريخ، ج5، ص88-89.

(72) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص194، ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص129، البلاذري، أنساب، ق2، ص338، 341، 343-344.

المصادر والمراجع:

ابن أبي الحديد، عز الدين بن هبة الله، (ت656هـ/1258م)، **نهج البلاغة**، شرحه وضبط نصوصه الإمام محمد عبده، بيروت، مؤسسة المعارف، (ب ت)، 4 أجزاء.

ابن الأثير، علي بن محمد. (ت630هـ/1232م). **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، 7 أجزاء.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت852هـ/1448م)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار النهضة، (ب ت)، 7 أجزاء.

ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، (ت456هـ/1063م)، **جمهرة أنساب العرب**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م.

ابن سعد، محمد بن سعد، (ت320هـ/844م)، **الطبقات الكبرى**، بيروت، دار صادر (ب ت)، 9 أجزاء.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت276هـ/889م)، **الإمامة والسياسة**، (المنسوب إليه) تحقيق: طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي، (ب ت)، جزءان

ابن هشام، عبد الملك بن هشام، (ت 218هـ/833م)، **السيرة النبوية**، حققها وضبطها: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، بيروت، دار التراث العربي، 1995م، 4 أجزاء.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، (ت182هـ/798م)، **الخراج**، بيروت، دار المعرفة (ب ت).

البلاذري، أحمد بن يحيى. (279هـ/892م). **أنساب الأشراف**، تحقيق: فيلفرد ماديلونغ، بيروت: مؤسسة البيان، ط1، 2003م، **فتوح البلدان**، تحقيق: رضوان محمد رضوان، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م.

الجاحظ، عمرو بن بحر، (ت255هـ/868م)، **البيان والتبيين**، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت، دار صعب، 1968م، جزءان، رسائل الجاحظ، الرسائل السياسية، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1987م.

جعيط، هشام، الفتنة، **جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر**، بيروت، دار الطليعة، ط3، 1995م.

خريسات، محمد عبد القادر، **العصبية القبلية في صدر الإسلام**، عمان، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، 2005م.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت463هـ/1070م)، **تاريخ بغداد**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م، 14ج.

خليفة بن خياط، (ت240هـ/854م)، **تاريخ خليفة بن خياط**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار القلم، دمشق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1977م.

الدوري، عبد العزيز، **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، بيروت، دار المشرق، ط3، 1984م، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، ط5، 1987م.

الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داؤد، (ت282هـ/895م) **الأخبار الطوال**، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعه، وجمال الشيال، القاهرة، 1960م.

الذهبي، محمد بن أحمد، (ت748هـ/1347م) **سير أعلام النبلاء**، أشرف على تحقيقه، شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط11، 1996، 25 جزءاً

الزبيري، المصعب بن عبد الله (ت236هـ/850م)، **نسب قريش**، عني بنشره: أ. ليفي بروفنسال، القاهرة، دار المعارف، ط3، 1982م.

سيف بن عمر (ت180هـ/796م)، **الفتنة ووقعة الجمل**، جمع وتصنيف: أحمد راتب عرموش، بيروت، دار النفائس، ط4، 1982م.

السيوطي، عبد الرحمن بن كمال الدين، (ت911هـ/1505م)، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط4، 1969م.

الشيبي، كامل مصطفى، **الصلة بين التصوف والتشيع**، بيروت، دار الأندلس، 1982م،

الطبري، محمد بن جرير، (ت310هـ/922م)، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1977، عشرة أجزاء.

المسعودي، علي بن الحسين، (ت346هـ/957م)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة (ب ت)، 4 أجزاء.

ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله، (ت626هـ/1228م)، **معجم البلدان**، بيروت، دار صادر، دار بيروت، 1984م، 5 أجزاء

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، (ت292هـ/905م)، **تاريخ اليعقوبي**، بيروت، دار صادر، جزءان.